

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-168270

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (ZIW-168270-2023)

في الدعوى المقامة

من / المكلف	المستأنف
سجل تجاري (...)، رقم مميز (...)	
ضد/هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	المستأنف ضده
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:	
إنه في يوم الخميس 2024/02/01م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل المُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) وتاريخ 1444/02/26هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٍّ من:	
الدكتور / ...	رئيساً
الدكتور / ...	عضواً
الأستاذ / ...	عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 2023/01/09م من / ...، فرنسي الجنسية، هوية مقيم رقم (...). بصفته الممثل النظامي للشركة المستأنفة بموجب عقد التأسيس، على قرار الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (ITR-2022-6095) الصادر في الدعوى رقم (ZIW-52413-2021) المتعلقة بالربط الزكوي الضريبي لعام 2012م، في الدعوى المقامة من المستأنف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

أولاً: من الناحية الشكلية:

قبول اعتراض المدعية في الدعوى المقامة من المدعية/ الشركة ...، (سجل تجاري رقم ...)، على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

ثانياً: من الناحية الموضوعية:

1- رفض اعتراض المدعية فيما يتعلق ببند (اخضاع الأرباح الموزعة للشريك غير السعودي المقيم لضريبة الاستقطاع).

2- إلغاء قرار المدعى عليها فيما عدا ذلك من اعتراضات.

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-168270

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (ZIW-168270-2023)

وحيث لم يلقَ هذا القرار قبولاً لدى المكلف (الشركة ...)، تقدم بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

إذ يعترض المكلف على قرار دائرة الفصل محلّ الطعن، فإنه يدّعي بأنه وفيما يخصّ بند (اخضاع الأرباح الموزعة للشريك الغير سعودي لضريبة الاستقطاع لعام 2012م) بأن اللجنة ذكرت أن الهيئة طلبت من المكلف تقديم كشف من الجوازات لإثبات إقامة ... في المملكة وذكرت أن المكلف لم يقدم تلك المستندات، بينما يدفع المكلف بأنه قام بتقديم صورة من الإقامة النظامية للشريك ... وشهادة من الجوازات أمام الهيئة بصورة يدوية وكذلك تم إرفاقها مع الاعتراض، كما استند على ما نصت به المادة (63)، والشريك ... شريك مقيم كما أشار إلى إرفاق الإقامة ويتم إقفال الأرباح في حسابه الجاري ويتم سحبها بالتحويل على حسابه في بنك داخل المملكة، بذلك يكون لا مجال لتطبيق ضريبة استقطاع على توزيع الأرباح للشريك ... لعدم توفر الواقعة المنشأة للضريبة التي نصت عليها اللائحة وهي عدم وجود مبالغ محولة خارج المملكة، حيث أن معنى ما ورد في المادة هو حصول الغير مقيم على مبالغ من مصدر داخل المملكة وأن المبالغ التي تفرض عليها ضريبة الاستقطاع تكون محولة خارج المملكة وليست داخل المملكة، والهيئة لم تثبت وجود مبالغ محولة من الشركة إلى خارج المملكة، ولكن فرضت الضريبة من واقع القوائم المالية، أيضاً من شروط تطبيق ضريبة الاستقطاع هو حصول الغير مقيم على هذه المبالغ وهو ما لا ينطبق على الشريك ... حيث أن توفر إقامة نظامية يدل على إقامة الشريك الدائمة داخل المملكة، كما أنه مرفق كشف التحركات من الجوازات يوضح إتمام شروط الإقامة بالنسبة للشريك ...، كما أن الهيئة قامت بالربط بضريبة استقطاع بمبلغ (76,218) ريال على الأرباح الموزعة بقيمة 5% في حين أن الأرباح التي تم توزيعها والموجودة في القوائم المالية بلغت (1,029,079) ريال يخص الشريك الأجنبي منها (49%) أي بمبلغ (504,248) ريال بذلك تكون الضريبة عليها لو تم احتسابها (5%) أي (25,212) ريال فقط، وليس كما ورد في ربط الهيئة بمبلغ (76,281) ريال مما يعني أن الهيئة قد جانبها الصواب في احتساب الربط. كما يعترض المكلف على بند (التقادم في إجراء الربط لعام 2012م)، وعليه فإن المكلف يطالب بنقض قرار دائرة الفصل محلّ الطعن لما تقدّم من أسباب.

وفي يوم الخميس بتاريخ 2024/02/01م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل، عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-168270

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (ZIW-168270-2023)

رقم: (2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (26040) وتاريخ: 1441/04/21هـ؛ وبعد الاطلاع على الاستئناف، وبعد فحص ما احتواه ملف القضية، وبعد المداولة نظاماً؛ وحيث لم تجد الدائرة ما يستدعي حضور أطراف الاستئناف، قررت الدائرة قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من المكلف تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

وفي الموضوع، وحيث إنه بخصوص استئناف المكلف بشأن بند (التقادم في إجراء الربط لعام 2012م)، وحيث إنه لا تثريب على الدائرة بالأخذ بأسباب القرار محل الطعن دون إضافةٍ عليها متى ما قدرت أن تلك الأسباب تغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها لها بما حملته تلك الأسباب يتأكد معه أنها لم تجد فيما وجّه إلى القرار من مطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولما كان ذلك وكان الثابت أن القرار محل الاستئناف في شأن المنازعة بخصوص البند محل الطعن جاء متفقاً مع الأسباب السائغة التي بُني عليها والكافية لحمل قضائه إذ تولّت الدائرة المصدرة له تمحيص مكنم النزاع فيه وانتهت بصده إلى النتيجة التي خلصت إليها في منطوقه، وحيث لم تلحظ هذه الدائرة ما يستدعي الاستدراك أو التعقيب بشأنه في ضوء ما تم تقديمه من دفوع مثارة أمامها، الأمر الذي تنتهي معه هذه الدائرة إلى رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل محل الاستئناف فيما انتهى إليه من نتيجة في هذا البند محمولاً على أسبابه.

وحيث إنه بخصوص استئناف المكلف بشأن بند (إخضاع الأرباح الموزعة للشريك الغير سعودي لضريبة الاستقطاع لعام 2012م)، وحيث يكمن استئنافه بأنه قام بتقديم صورة من الإقامة النظامية للشريك ... وشهادة من الجوازات أمام الهيئة بصورة يدوية وكذلك تم إرفاقها مع الاعتراض، وأوضح بأن الشريك ... شريك مقيم كما أشار إلى إرفاق الإقامة ويتم إقفال الأرباح في حسابه الجاري ويتم سحبها بالتحويل على حسابه في بنك داخل المملكة، بذلك يكون لا مجال لتطبيق ضريبة استقطاع على توزيع الأرباح للشريك

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-168270

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (ZIW-168270-2023)

... لعدم توفر الواقعة المنشأة للضريبة التي نصت عليها اللائحة وهي عدم وجود مبالغ محولة خارج المملكة. وحيث نصّت المادة (3) من ضريبة الدخل على: "أ - يعد الشخص الطبيعي مقيماً في المملكة في السنة الضريبية إذا توافر فيه أي من الشرطين الآتيين: 1- أن يكون له مسكن دائم في المملكة، وأن يقيم في المملكة لمدة لا تقل في مجموعها عن ثلاثين (30) يوماً في السنة الضريبية. 2- أن يقيم في المملكة لمدة لا تقل عن مائة وثلاثة وثمانين (183) يوماً في السنة الضريبية. لأغراض هذه الفقرة، تعد الإقامة في المملكة لجزء من اليوم إقامة ليوم كامل، ولا تعد إقامة شخص في المملكة وهو في حالة عبور بين نقطتين خارجها (ترانزيت). ب - تعد الشركة مقيمة في المملكة خلال السنة الضريبية إذا توافر فيها أي من الشرطين الآتيين: 1- أن تكون منشأة وفقاً لنظام الشركات. 2- أن تقع إدارتها الرئيسة في المملكة."، وحيث نصّت الفقرة (3) من المادة (57) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل على: "يقع عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلف من إيرادات ومصروفات وأي بيانات أخرى على المكلف وفي حالة عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، يجوز للهيئة، إضافة إلى تطبيق أي جزاءات نظامية أخرى، عدم إجازة المصروف الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلف أو القيام بربط تقديري لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة للهيئة". وبناءً على ما تقدّم، يتضح من خلال النصوص النظامية أعلاه أن فرض ضريبة الاستقطاع مرتبط بوجود عملية الدفع الفعلي وما في حكمها، وبالإطلاع على وجهة نظر الهيئة يتضح أنها أخضعت المبالغ محل الخلاف بناءً على ما تبين في ملف الدعوى، حيث أشار المكلف في لائحة استئنافه إلى أنه تم إرفاق شهادة من الجوازات والإقامة للشريك ...، وبالإطلاع على ملف الدعوى تبين أنه تم إرفاق صورة من هوية الإقامة ومستخرج من الجوازات "يوضح حركة المغادرة والقدوم" للشريك ... تم إرفاقه في الدعوى المرتبطة رقم (ZIW-2023-185974)، ومن خلال مستخرج الجوازات يتبين أن الشريك ... قد أقام في المملكة لمدة لا تقل عن 183 يوماً، أما فيما يتعلق بدفع المكلف بعدم صحة المبلغ المستقطع من الهيئة وفق الأرباح الموزعة ونسبة الشريك البالغة 49% الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى قبول استئناف المكلف وإلغاء قرار دائرة الفصل في هذا البند.

وبناءً على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-168270

الصادر في الاستئناف المقيّد برقم (ZIW-168270-2023)

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه المكلف / الشركة ...، سجل تجاري (...)، رقم مميز (...) ضد قرار الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (ITR-2022-6095) الصادر في الدعوى رقم (ZIW-52413-2021) المتعلقة بالربط الزكوي الضريبي لعام 2012م.

ثانياً: وفي الموضوع:

- 1 - رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل بشأن (التقادم في إجراء الربط لعام 2012م).
 - 2 - قبول استئناف المكلف وإلغاء قرار دائرة الفصل بشأن (اخضاع الأرباح الموزعة للشريك الغير سعودي لضريبة الاستقطاع لعام 2012م).
- ويعتبر هذا القرار نهائياً وفقاً لأحكام المادة السابعة والأربعون والثامنة والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.



هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعه إلكترونياً.